



وسط جو من التوتر والصدمة، عمد أهالي قرية العريضة اللبنانيّة الحدوديّة في الشمال على قطع الطريق الدوليّة بين لبنان وسوريا احتجاجاً على توقيف البحرية السوريّة، ثلاثة لبنانيّين من القرية بعد إطلاق النار على مركبهم، ما أدى إلى مقتل أحدهم. قصة الاعتداء هذه ليست الوحيدة بل سبقتها خروقات متكررة من قبل السلطات السوريّة على الجانب اللبناني.

صباح السبت، بينما كان ثلاثة صيادين لبنانيّين من العريضة يمدون شبакهم في البحر، لأخذ غلتهم من السمك، أقدم زورق حربي سوري على دخول المياه الإقليميّة اللبنانيّة بعمق 4 أميال وأطلق النار باتجاه زورق الصيادين، حسب ما أفاد شهود عيان في المنطقة. وبعدها، اقتاد الزورق الحربي السوري، المركب اللبناني، وكان على متنه كل من فادي محمد حمد وشقيقه خالد وأبن شقيقهما ماهر حمد البالغ من العمر ستة عشر عاماً، الذي توفي متأثراً باصابته ببطنه.

لكن وكالة الانباء السوريّة (سانا) أعلنت أن القارب الذي اقتيد إلى سوريا كان داخل المياه الإقليميّة السوريّة ويحمل بضائع مهرية.

وأكّد هيثم درويش، أحد أقرباء المغدور ماهر حمد، لـ "العربيّة.نت" أن القارب كان داخل المياه الإقليميّة اللبنانيّة عندما اقتيد إلى الداخل السوري. ورأى أن اللبنانيّين أصبحوا كالسوريّين عرضة للاعتداء من النظام السوري في أي وقت، وعلق قائلاً: "لا دولة تحميّنا ولا جيش يدافع عننا. نحن محكوم علينا أن نتحمّل استبداد النظام السوري داخل أراضينا". وقال إن "عملية الاعتداء هذه كانت على مرأى ومسمع من الجيش اللبناني الذي لم يحرك ساكناً".

وتحدث مسعفون لبنانيون كانوا يدخلون خمسة جرحى سوريين إلى مستشفى الهرمل في البقاع ليل الجمعة، عن التواطؤ مع

وكشف ابو عماد، اللبناني يساعد في ادخال الجرحى السوريين الى مستشفيات لبنان، أنه "تم احتجاز الجرحى السوريين الذين سقطوا جراء القمع في سوريا و هم في طريق العودة الى بلادهم بعد ان تم علاجهم في المستشفى، بذرعة عدم حيازتهم لوراق ثبوتية". ابو عماد وضع عملية الاحتجاز هذه ضمن اطار "تضييق الجيش اللبناني على المحتجين في سوريا".

يأتي هذا الحادث بعد يومين من اعلان قائد الجيش اللبناني العمام جان قهوجي عن أن "الجيش اتخذ المزيد من التدابير الأمنية على الحدود اللبنانية السورية لحماية السكان في هذه المناطق وضبط أعمال التهريب والتسلل غير الشرعي بالاتجاهين".

في السياق عينه، اعتبر النائب عن كتلة المستقبل في الشمال، معين المرعبي، ان "الخروقات السورية المتكررة على لبنان من جهة و تصرفات القوى الامنية والرسمية من جهة اخرى غير مقبولة. وان هذه الاعمال تدفعنا للمطالبة بحماية دولية من بطش هذا النظام في ظل صمت الحكومة على هذه الانتهاكات و ربما التواطؤ معها". وقال ان "الوضع في الشمال متواتر جدا وممكن ان يتتصاعد في ظل تلاؤ الدولة عن القيام بواجباتها تجاه المواطنين".

من جهة أخرى أكد الناطق باسم "المؤسسة اللبنانية للديمقراطية وحقوق الإنسان" نبيل الحلبي ان "هذه الخروقات تتكرر بتشجيع من الدولة اللبنانية التي لا تتحرك لوقف مثل تلك الاعتداءات". واعتبر ان السلطات اللبنانية "تساعد نظام بشار الاسد في ادارة قمع المواطنين".

وطالب رئيس لجنة حقوق الانسان النيابية النائب، غسان مخبير، التابع لتحالف 8 آذار، الدولة اللبنانية بفتح تحقيق في مقتل المواطن اللبناني. و اضاف انه "يجب ان يتم التعاون بين وزارة الخارجية و وزارة العدل لحل هذه المشكلة، والاتفاق مع الجانب السوري لعدم تكرارها مجددا ومحاسبة العناصر السورية التي ارتكبت هذه الجريمة".

أصبحت ظاهرة الاعتداءات السورية على اللبنانيين مألوفة، سواء أكانت في البر او في البحر، حيث قتل الجانب السوري خلال الأزمة مواطنين لبنانيين كانوا متواجدين على الحدود، ناهيك عن قيامه بتتوغلات داخل الاراضي اللبنانية. خروقات متكررة تحصل على الحدود الشرقية مع سوريا كما على الحدود الشمالية معها.

فمع اشتداد الأزمة في سوريا، تتفاقم الاعتداءات السورية على لبنان. ويبقى لبنان وحدوده مع سوريا ساحة لانعكاسات الأزمة المشتعلة في الداخل السوري.

المصادر: